انته قوله وهو مشاهد منها اى لا الاحسان تنبيها على انا لكنا بما كذلك فهو بحسب ما نشاهده
بابصارنا وبصايرنا بان تدركه عقولنا وتصل اليه افهامنا حتى نقضى بانه غاية الاحسان
عندها لا بمعنى انه لا يمكن فى مقدورات البارى تعالى ما هو ابدع منها كما هو طريق
الفلاسفة لان العقيدة ان كلا من مقدوراته ومعلوماته لا تتناهى كما صرح به حجة الاسلام
فى العقيدة المعروفة بترجمة عقيدة اهل السنة والجماعة من كتاب الاحياء وتكرر فى
الاحياء فى موضع وقع فى بعض كتب الاحياء ككتاب التوكل مما يدل على خلاف ذلك فانه والله اعلم
صدر عنه حصول عن ابتنائه على طريقة الفلاسفة وقد انكره الائمة فى عصر حجة الاسلام
وبعده ونقل انكاره عن الائمة الحافظ الذهبى فى تاريخ الاسلام الثالث ان معنى كونه
تعالى قادرا انه يصح منه ايجاد العالم وتركه كما يدل عليه ما قدمناه من ان القدرة
صفة تؤثر على وفق الارادة فليس شئ من ايجاد العالم وتركه لازما لذاته بحيث
يستحيل انفكاكه عنه اى هذا ذهب المليون وقد انكرت الفلاسفة القدرة بهذا
المعنى فقالوا ايجاده العالم على النظام الواقع من لوازم ذاته فيمتنع خلوه عنه
وليس هذا اضلالا منهم فى تفسير القادر بانه الذى ان شاء فعل وان شاء لم يفعل
الا انهم زعموا ان مشيئة الفعل الذى هو الفيض والوجود لازمة لذاته كلزوم
ساير الصفات الكمالية لتوهمهم ان ذلك وصف كمال الثالث ان متعلق العلم
اعم من متعلق القدرة فان العلم يتعلق بالواجب والممكن والممتنع والقدرة
انما تتعلق بالممكن دون الواجب والممتنع هذا تقرير ما تضمنه الاصلان الاولان
واما ما تضمنه الاصل الثالث فقد قرره بقوله والعلم والقدرة اى الاتصاف بهما بالحياة
بلا اتصاف بها محال وليس معنى الحيوة فى حقه تعالى ما يقوله الطبيعى من قوة الحس
ولا قوة التغذية ولا القوة التابعة للاعتدال النوعى التى يفيض عنها ساير
القوى الحيوانية ولا ما يقوله الحكماء وابو الحسين البصرى من ان معنى حيوته
تعالى كونه بحيث يصح ان يعلم ويقدر بل هى صفة حقيقية قائمة بالذات تقتضى صحة العلم
والقدرة والارادة ولا يخفى مما سبق تنزيهها عن كونها كيفية او عرضا وكذلك كل

تنزيهها سائر

كل صفة من صفاته تعالى وتقدس ثم قال الثانية صفة الارادة وهى ما تضمنه الاصل
الرابع كل صادر عنه تعالى من الممكنات فى وقت من الاوقات كان من الممكن صدوره
ضده فيه اى صدور ضد ذلك الصادر بدله فى ذلك الوقت او صدوره هو اى ذلك
الصادر بعينه فى وقت اخر قبل ذلك الوقت الذى صدر فيه او بعده فتخصيصه
بذلك الوقت اى بصدوره فيه دون الممكن الاخر ودون ما قبل ذلك الوقت
وما بعده لا بد من كونه بمعنى يصرف القدرة اى نسبة للضدين والوقتين
كائنة على السواء عن ايجاده متعلق بقوله يصرف اى لا بد من كون ذلك التخصيص
لمعنى يصرف القدرة عن ايجاد ذلك الممكن فى غير ذلك الوقت او ايجاد غيره اى
غير ذلك الممكن بدله فى ذلك الوقت فالعطف فى قوله او غيره على الضمير المجرور
وهو الهاء فى ايجاده دون اعادة الجار وقوله الى تخصيصه متعلق بيصرف
ايضا اى بمعنى يصرف عن ايجاد ذلك الممكن فى غير ذلك الوقت او ايجاد غيره
فيه الى تخصيص ذلك الممكن دون غيره بذلك الوقت المخصوص ولا نعنى
بالارادة الا ذلك المعنى المخصص وهو اى ذلك المعنى الذى عنيناه بالارادة
صفة حقيقية وجودية قائمة بذاته توجب تخصيص المقدور دون غيره بخصوص
وقت ايجاده دون ما قبله وما بعده من الاوقات فكل من العلم والارادة
قديم وهذا ما تضمنه الاصلان الثامن والتاسع ونبه عليه المص بقوله
والعلم متعلق ازلا بذلك التخصيص الذى اوجبته الارادة وهو كما مر انها
تخصيص المقدور بخصوص وقت ايجاده كما ان الارادة فى الازل متعلقة
بتخصيص الحوادث باوقاتها ولا يتغير العلم ولا الارادة بوجود المعلوم المراد
كما نبه عليه قوله لم يحدث له تعالى علم بحدوث الحادث اى بسبب حدوثه ولا
له تعالى ارادة بحسب كل مراد وما زعمه جهم بن صفوان وهشام بن الحكم من انه
علمه تعالى بان هذا قد وجد وذاك قد عدم حادث وما زعمته الكرامية من ان
ارادته تعالى حادثة قائمة بذاته كل منهما باطل لبطلان كونه تعالى محلا للحوادث وقد تقدم

حدث

المخصص سائر